الفصل الثالث: دراسة حول جيوسياسية الارهاب في مالي

تعتبر مالي منطقة مميزة في الساحل الافريقي نظرا لما تكتسبه من أهمية جيوسياسية من خلال موقعها الجغرافي الذي يخولها لتحتل مكانة هامة وسط دول الساحل الصحراوي من جهة ،ومن جهة أخرى حيازتها لثروات طبيعية مثل النفط و اليورانيوم خاصة في منطقة الشمال ،مما جعلها محل اهتمام كبير من قبل الدول الكبرى التي تسعى وراء حاجتها للموارد المتوفرة في مالي ، ومنطقة تابعة لتنفيذ مختلف الاستراتيجيات و الأجندات من بين هذه الدول الكبرى نجد فرنسا و أمريكا .

أدى الموقع الذي تحتله مالي إلى انتشار الجماعات الارهابية خاصة في مناطق الحدودية في ظل انتشار الانفلات الأمني والفشل الدولي في مالي عقب الانقلاب على الرئيس في 2012 ،وسنحاول توضيح المرجعية الأيديولوجية للحركات الإرهابية مع دور الجزائر في مكافحة الارهاب ، ثم الاستراتيجية العسكرية الفرنسية للتدخل في مالي ، و الاستراتيجية الأمريكية الاقتصادية مع اصدار الأمم المتحدة مجموعة قرارات في شأن مكافحة الارهاب في مالي كما يلي :

المبحث الأول: المرجعية الايديولوجية للحركات الارهابية و انتشارها

ظلت الخريطة الاقتصادية و الاجتماعية لمالي على مر عقود من الاستقلال ترسم خط افتراضي بين الشمال وهو الأكثر جفافا ويضم مدن من أهمها تمبكتو ، غاو ، كيدال ،و جنوب تقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد ، علاوة على التمايز بين إقليمي مالي فإن هناك أبعاد أخرى نتناولها كعوامل للأزمات المتكررة في مالي ، وجعل الحركات الارهابية تنتشر حسب ايديولوجية دينية .[1]

المطلب الأول: الأزمة في ملي

أولا –التمرد في مالي: قام الطوارق بحركات تمرد متكررة شهدت القوة ما بين (1990\2009)، كما غذى عدم الاستقرار في دولة مالي عاملان أساسيان نوردهما كما يلي:

الأول: التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الاقليمين بمعنى، فشل سياسات التنمية في الشمال على نحو أشد وضوح من الجنوب.

الثاني: التنوع الاثني وهيمنة إثنية واحدة وهي "البو مبارا " على مقاليد الحكم منذ الاستقلال 1960. [2]

وفشلت دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية المتوازنة بين أقاليمها ودمج مواطنيها في إطار هوية واحدة أساسها المواطنة وانتهت محاولات التمرد التوارقية في العشرية الأولى من القرن الحالي باتفاقيات سلام بين المتمردين والحكومة، وشهدت نوعا من الاستقرار، ثم اندلع تمردا جديدا في 2012 معتمدا على وجوه أهمها:

- هذا التمرد محصلة تحالف بين حركات طوارق وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة (مالية نيجرية موريتانية وجزائرية) وتنشط هذه الحركات في مناطق الطوارق، واستفادت من مخزون السلاح الليبي قبل سقوط نظام القذافي. [3]

[1] د.بوحنية قوي :" الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي "، تقارير مركز الجزيرة(3 حزيران 2012)، ص 2

[2] André Bourgeois, Identité Touarègue : De l'aristocrate a la Révolution, Etudes Rurales no.120(oct–Dec–1990)P 146 .

[3] قوي ، نفس المرجع ، ص 3

- إن جميع اتفاقيات السلام بين الحكومة المركزية و حركات الطوارق، كانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر و لم يكن هنالك اهتمام من وسطاء اتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها، لذا تجددت محاولات الوساطة السلمية عام 2012، سواء التي قامت بها الجزائر أو تلك التي راعتها دول المجموعة الاقتصادية في غرب افريقيا، لأن الوضع تغير لفائدة حركات التمرد و جهد دول الجوار للوصول إلى اتفاق تسوية لم يكن مجدي على الإطلاق.
- جرت حركة التمرد في وقت ضعف الحكومات المالية، وفي2012 خرجت تظاهرات منددة بالحكومة، شارك فيها عناصر من الجيش وأطاح الانقلاب العسكري بالرئيس المالي أمادو توماني توري " وأصبح الصراع سمة رئيسية في العاصمة "باماكو ".[1]

ثانيا – أسباب النزاع في مالي: يمكن تصنيفها إلى متغيرين

الأول: متعلق بالبيئة الداخلية حسب طبيعة المجتمع المالي وتعدد الاثنية فيه، إضافة إلى العوامل السياسية مع الاقتصادية وما ينتج عنها من مخلفات اجتماعية وعواقب أمنية.
الثاني: يتعلق بالبيئة الخارجية ودور القوى الاقليمية والدولية في تحريك أحد الأطراف المتنازعة بالتمويل مع التسليح ونتطرق لمختلف هذه الأسباب كما يلي:

(1) – الأسباب الداخلية للنزاع في مالي: تنوعت لعدة أسباب أبرزها متعلقة بالطبيعة الجغرافية والبشرية لشمال مالي عن جنوبه والرسوم الجمركية، إضافة لأسباب أمنية وسياسية من تهميش للطوارق. [2]

أ–الأسباب الطبيعية الجغرافية: أدت جغرافيا الإقليم إلى نشوء وضعين سياسيين، الأقلية في الشمال و الغالبية في الجنوب مما أدى لمطالبة الطوارق بالانفصال ، وتصعيد حدة الخلافات بين هذه الأخيرة و الدول

ب–الأسباب الإثنية: يتميز المجتمع المالي باثنيات عديدة وكذا كثافة سكان قدر عددهم 15968000 نسمة حسب إحصائيات جويلية 2013 ويمثل من سنهم تحت 25سنة نسبة 64 % [3]تمثل إثنية الماندنغ 50 %

[1] قوي ، المرجع نفسه ، ص 3–4

[2]. عبير شليغم ،التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2013/2012 ،مذكرة تخرج شهادة ماجستير :تخصص دراسات أمنية واستراتيجية (جامعة الجزائر 3: 2014) ،ص 4

[3]. نفس المرجع ، ص 8–10

من سكان مالي ،و إثنيات فرعية مثل: البمبارا، المالنكي، السنونو نكين . أما لغويا نجد اللغة الرسمية فهي الفرنسية مع تواجد أكثر من 40 لغة إفريقية تستخدم على نطاق واسع ، ويستطيع 80% من السكان التواصل بلغة البامبارا .

إضافة إلى التعددية الاثنية و اللغوية تتميز دولة مالي بتعدد الديانات و المعتقدات ، و توجد ديانات تقليدية كما يعتقد غالبية السكان الاسلام نسبة 94 %.[1]

(2) – **الأسباب السياسية والأمنية:** تتمثل في سبب دوام الصراع في مالي بين السياسة والأمن وهي موجزة

أ– الأسباب السياسية: تتمثل في تعمد تهميش الطوارق من طرف الرؤساء المتعاقبين على الحكم مع عدم الدمج و المنع من المشاركة في العملية السياسية ، وهذا سبب الصراع بين الحكومة و الطوارق .

ب–الأسباب الأمنية: تمثلت في مختلف الأزمات وغياب هيكلة للمؤسسة العسكرية مما وسع انتشار الميليشيات على أساس اثني وفكري تعصبي، واستفحال الفساد. [2]

أزمة الهوية: هي التنوع الاثني وهيمنة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال .

أزمة الشرعية: تميز النظام السياسي منذ استقلاله بالدكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة وإقصاء الطوارق من الحقل السياسي ،مما جعل العنف كظاهرة مألوفة في مالي. [3]

أزمة العدالة التوزيعية: تجاهل السلطات المالية المتواصل لسكان الإقليم وإبعادهم عن التنمية وتطوير إقليمهم.

(3) – **الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:** تتمثل في نقاط

أ– الأسباب الاقتصادية: يمثل الاقتصاد عصب الأنظمة التسلطية فالامتداد الجغرافي للطوارق كان في المنطقة الأكثر فقرا و الأقل تنمية في الصحراء الكبرى بشكل عام و شمال مالي خصوصا ، حيث تعاني التخلف الاقتصادي لشمال مالي في المؤشرات التالية:

[1] شليغم ، المرجع السابق ، ص 12

[2] أنوار بوخرص،" الجزائر و الصراع في مالي" ،أوراق كار ينغي ،مؤسسة كار ينغي للسلام الدولي ،(بيروت ، أكتوبر 2012)، ص5

[3] شليغم ، المرجع نفسه ، ص ص 12– 16

تدني معدلات النمو الاقتصادي، الفقر ،إضافة لتفاقم الديون وتدني متوسط الدخل الفردي ،وتدني مستوى البنية التحتية، ويرجع سبب هذا الفقر لجفاف الطبيعة الصحراوية وتهميش السلطة للمنطقة بدل مناطق أخرى.

ب–الأسباب الاجتماعية: تعاني دولة مالي من مشكلات (أمية بنسبة 69 فوق 15 سنة ،أما 27 من أطفال متمدرسين ولا توجد جامعات بمالي، وتدني المستوى الصحي .

الأسباب الخارجية للنزاع: إن الدور الخارجي يسعى لتغذية الصراع الداخلي هدفا لتحقيق مصالحه وتجسد ها من خلال فرنسا و نوضح هذا في المبحث الثالث.

المطلب الثاني: الانتشار والتوزيع الجغرافي للتنظيمات الإرهابية في مالي

تحتوي مالي على خليط من الجماعات الإسلامية التقليدية و أخرى متطرفة متأثرة بالجماعات المسلحة في دول الجوار وتسيطر هذه الجماعات المسلحة على ثلثي مالي منذ 2012 مستغلة فراغ السلطة ، حيث بدأ أمر من جهة متمردي الطوارق العلمانيون ، لكن الإسلاميين سيطروا سريعا على المدن الكبرى وهمشت الطوارق كما خضع شمال مالي كليا لسيطرة الجهاديين خصوصا الأجانب في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع جماعة التوحيد و الجهاد و الإسلاميين في جماعة أنصار الدين المؤلفة معظمها من الطوارق الماليين ، و أجاز مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 20 ديسمبر 2012 التدخل في مالي ،ووافق على السماح للاتحاد الأوروبي وأعضاء أخرى في الأمم المتحدة بالمساعدة في إعداد قوات الأمن في مالي للحرب ، ومنه انبثق التوزيع الجغرافي لمختلف الحركات الإسلامية الإرهابية.[1]

أبرز الحركات الإرهابية مع توزيعها جغرافيا في مالي:

1)أنصار الدين :كانت غاو بيد جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا لعدة شهور ،وتقع غاو على مسافة 500 كلم من مناطق الجنوب المسيطر عليها من الحكومة المالية ،وتأسست هذه الحركة على يد الزعيم الطوارق أياد غالي ،وهو من أبناء أسر القيادات الفيلية المنحدرة من قبيلة إيفوغاس ،وتعرف بالحركة نفسها بأنها جهادية سلفية ، واعتنق غالي الفكر السلفي الجهادي إذ لم يكن يحمل هذا الفكر أثناء تواجده بالسعودية كسفير إنما تبناه بعد رجوعه إلى مالي .ومع سقوط ليبيا عاد إلى أزواد وبدأ في تجميع المقاتلين الطوارق تحت مسمى "حركة أنصار الين" وكان دورها بارزا في السيطرة على أقاليم الشمال ،وتصر الجماعة بعدم التخلي على المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية والحكم الذاتي لشمال مالي ،حيث شرعت

[1] علي عبدالودود العال ،" خارطة الجماعات الإسلامية في مالي" ،(23 جانفي 2013)تم الاطلاع عليه بتاريخ 10مارس 2018 سا 08:44 صباحا على الرابط:.
www.assakina.com/center/partes/21026.html

هذه الحركة في تنفيذ الحدود الشرعية ضد مرتكبة المخالفات ،وانخراط أعضائها في حملة تستهدف الفساد الأخلاقي في مدينة تمبوكتو. [1]

2)التوحيد والجهاد في غرب افريقيا: برز نشاط هذه الحركة في أواخر سنة 2011 بعد الإفادة بانفصالها عن تنظيم القاعدة ببلاد الإسلامي لكي تنشر فكرة الجهاد غرب افريقيا ،وبرز نشاط دور الحركة التي نجحت في احتلال الشمال المالي واستغلت حالة التوتر الأمني في الانقلاب العسكري في22 مارس 2012 لغاية السيطرة على مدن غاو و تمبكتو و كيدال بالتحالف مع حركة تحرير أزواد العلمانية وعناصرها من الطوارق ،لكن ما لبثت التوحيد والجهاد إن انقلبت عليها و سيطرت منفردة على شمال مالي مع التهديد بتوسيع عملياتها على منطقة غرب افريقيا بهدف تطبيق رؤيتها للشريعة الإسلامية ،كما توصف هذه الجماعة بأنها أكثر الجماعات المسلحة نفوذا في شمال مالي لأنها متشكلة من عصابات تهريب المخدرات ،وتستولي على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة القادمة من ليبيا ،واستولت هذه الحركة على مدينة "دوينتزا "التي تبعد على أقاليم الشمال ب 400 كلم ، والتحق بها مقاتلون من جماعة بوكوحرام وغيره من التنظيمات الإفريقية وتوطد هذه الجماعة في خطف الأجانب لمقاضاتهم ،ومنهم 7 دبلوماسيين جزائريين بغاو في أفريل 2012 ،وفرض عليها مجلس الأمن عقوبات في 2012/12/5. [2]

(3)القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: يقيم هذا التنظيم المنبثق عن الجماعة السلفية للدعوى والقتال في الجزائر التي ولدت بدورها من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة ، وكان لهذا التنظيم قواعد خلفية في مناطق الصحراء الكبرى ويخص شمال مالي منذ سنوات لشن عملياته ،لذلك هو التنظيم المسلح الأقدم والأخطر خبرة في المنطقة ،يدعمها "أبو مصعب عبد الودود " " عبد الملك در وكدال" بعلاقات متشابكة مع الطوارق والعرب.[3]

نستنتج أن الآزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد ،ويتمثل البعد الأساسي بأزمة بناء الدولة في مالي أو ما جاورها، إذ تمثل هشاشة المؤسسات الأمنية والسياسية ،والثاني هو البعد التاريخي السياسي و تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة حلما بعيدا ما لم تستفد من التنمية المتمركزة في بعض العواصم ، و عدم دمج الطوارق في

[1] المكان نفسه
[2] عبد العال ، المكان نفسه .
[3] شليغم ، المرجع السابق ، ص34 .

العملية السياسية و إبعادهم عن المشاركة في القرار السياسي كان سبب الصراع الدائم بين منطقتي الشمال و الجنوب ، وضعف بناء دولة مركزية في الساحل ، وهذا سبب تعدد الحركات الإرهابية و انتشارها حدوديا ، وتدخل القوات الاقليمية مثل الجزائر و قوات دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لمحاربة الظاهرة .

المبحث الثاني: دور الجزائر في مكافحة الارهاب في مالي

كافحت الجزائر الإرهاب يصمت ولم تجد صدى دولي للتعاون معها ، لم يثبط عزيمتها في استتباب أمنها ومكافحة الظاهرة لعقد من الزمن ، و باشرت في نهاية القرن المنصرم بجملة من السياسات المحلية منطلقة من الحل السياسي يدلل الأمن لمعالجة الأزمة ،ومست سياستها الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للاستئصال الظاهرة إضافة إلى تفعيل السياسة العسكرية مع تطوير الجيش و تكميل الاستراتيجية متكاملة الأبعاد معترف بها إقليميا و دوليا مواصلة دعواتها لضرورة وضع أسلوب عمل دولي من شأنه حماية البشرية من خطر التهديد الإرهابي .[1]

سنتطرق من خلال دراسة هذا المبحث إلى التجربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في المطلب الأول و رهاناتها لمكافحة الإرهاب في مالي في مطلب ثاني ، حيث سنتعرض إلى تطور الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر مع وضع مقاربة أمنية لمكافحته تعتمد طريق المنع وطريقة القمع ،و اعتماد آليات داخلية و أخرى خارجية لمكافحة الظاهرة وطنيا ، مع الرهانات الجزائرية لمكافحة الارهاب في مالي عن طريق الدبلوماسية .

[1] سميرة باسط ، الاستراتيجية لمكافحة الارهاب 1999-2014 ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر 3 ، تخصص: دراسات استراتيجية و أمنية ، أفريل 2014)، ص 106 .

المطلب الأول : التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب

كان للتحولات الداخلية التي مرت بها الجزائر في نهاية الثمانينات و حتى العالمية منها الأثر البليغ على إعادة تشكيل التوجهات الإيديولوجية للعقيدة الأمنية الجزائرية ، حيث وضعت أحداث 5 أكتوبر 1988 الأمن القومي أمام محك جد صعب ، و هذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى القيام بعدة من الإصلاحات ، منها السياسية و اقتصادية وحتى على المستوى الداخلي للمؤسسة العسكرية بما يتلاءم مع عملية التحول الديموقراطي المرن ، وكذا إعادة صياغة المبادئ التي تقوم عليها عقيدتها الأمنية .[1]

قد اجتاح الإرهاب الجزائر في 1992 إثر توقف المسار الانتخابي، وتداخلت عدة أسباب داخلية وخارجية حيث أدخلت البلاد في دوامة من العنف المسلح ، هدت بانهيار ركائز المجتمع الجزائري ،و استمر الصراع الدموي طيلة عقد من الزمن نال بأرواح وأعراض وممتلكات الشعب، وظلت الجزائر تقاوم هذه الظاهرة الغربية وظل العالم يتجاهل ما جرة في الجزائر إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثبتت حقيقة ما كانت تحذر منه الجزائر ،[2] واستيقظ العالم فجأة على أصوات أمريكا تجند العالم ومنه نذكر أبرز الجماعات الإرهابية في الجزائر وتطورها وفق المسار الانتخابي .

1) **قبل وقف المسار الانتخابي**: تنقسم إلى حركات متتالية في نقاط

1- الحركة الإسلامية المسلحة:MIA تأسست على يد مصطفى بوعلي في 1986/12/29 باسم "الحركة الإسلامية لمكافحة الشرور الاجتماعية" وحررت الحركة بيانها الأول بعنوان "النهي عن المنكر"،[3] و شنت موجة

[1] عبد النور بن عنتر : محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، ع 273 ،مركز الراسات للوحدة العربية ، ص 42

[2] إلياس بوكراع ، الجزائر الرعب المقدس ، ترجمة : أحمد خليل (بيروت ، الجزائر :ANEP ،ط 1 ، 2003) ، ص 274 .

[3] منصور لخضاري ، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، رسالة دكتورا غير منشورا (جامعة الجزائر 3، كلية السياسة و الإعلام ، 2013/2012) ، ص 300 .

من الاعتداءات على المتبرجات مع متعاطيي الكحول وسرعان ما تحولت الحركة على المطالب الأخلاقية إلى السياسة وتطبيق برنامجها كما يلي:

1_ اغتيال مجموعة من المسؤولين السياسيين و العسكريين من بينهم الرئيس" الشاذلي بن جديد "، "الشريف مساعديه" اللواء "عطايلية "، الوزير الأول أحمد بن عبد الغاني .[1]

_تفجير المباني العامة مثل: فندق الأوراسي ،مطار هواري بومدين ، مقر جريدة المجاهد، ومهاجمة مدرسة الشرطة بالصومعة بالبليدة في 1985 وهي أهم عملية لهذه الحركة. [2]

2– الجبهة الإسلامية للإنقاذ: FIS تأسست كحزب سياسي في 7 مارس 1989 ،ضمت هيئة التأسيس ،عباس مدني ، علي بلحاج ، سحنون مع بن عزوز و إمام عبد الباقي ،[3]كما شملت هذه الجبهة تيارات عدة ،منها التيار السلفي، اتجاه لتكفير والهجرة ،اتجاه الجزأرة ، الاتجاه الغالب في الجبهة هو التيار المتشدد بزعامة علي بلحاج مع استغلال المسوغ الديني للتعبير عن مظالم الجماهير ،كما سعت الجبهة إلى تقديم برنامج يدعو للإسلام محل الإيديولوجيات الأخرى ولم تخفي الجبهة نيتها في اللجوء إلى الجهاد المسلح في حال اخفاقها في الانتخابات .

2)– بعد وقف المسار الانتخابي: تشكلت عدة جماعات التالية:

1– الحركة لأجل الدولة الإسلامية:MEI أسسها المخلوفي سنة 1991 وتمركز نشاطها في منطقة الجزائر والقبائل ، وبعد ها تم نشر بيان حول الاتحاد والجهاد واحترام الكتاب والسنة ،و انضمت هذه الحركة إلى الجماعة الإسلامية المسلحة، ثم تفككت من قبل قوى الأمن في نوفمبر 1995 .[4]

[1] باسط، المرجع السابق، ص 66 .

[2] باسط، المرجع السابق، ص 66 .

[3] رضوان أحمد شمسان الشيباني ، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي (القاهرة ،مكتبة مدبولي ، 2006) ، ص 150 .

[4] باسط ، نفس المرجع ، ص 67 .

2-الباقون على العهد: تأسست بمبادرة سعيد مخلوفي "قمر الدين خربان"، و أسامة مدني في جويلية 1991 ، وكان إعلان أولى عملياتها في فيفري 1992 ،ونشطت بكثافة في العاصمة و ضواحيها واستفادت بشريا من فاري سجن تازولت بباتنة في جانفي 1994 ،وحلت هذه المنظمة في 1997.

3-الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح:FIDA تأسست في1993 ضمت عناصر مثقفة وذات تكوين جامعي نشاطها ضد الشخصيات السياسية والفنانين والمثقفين والصحافيين. [1]

4-**الجيش الإسلامي للإنقاذ:AIS** هو نتاج حركات التمرد التي شهدتها البلاد، تأسس بتزكية" رابح كبير" ،ومثله تيار الجزأرة ،وعمل على حصر المواجهة مع النظام .ووجه له اتهامات يشأن المجازر التي ترتكب بحق المواطنين، و أوقف أعضائها القتال في 1997 للاستفادة من إجراءات قانون الرحمة. [2]

5-الجماعة الإسلامية المسلحة:GIA هي أكثر الجماعات تطرفا، تعمل بنظام حرب شاملة ضد جميع فئات المجتمع ، شعارها الدموي معروف بالإمات الثلاث (لا حوار- لا هدنة – لا صلح)، أسسها عبد الحق عبادة المدعو " أبو عدلان " في أكتوبر 1992 تناوب عليها أربع أمراء :

- سيد أحمد مراد من (جوان 1992- فيفري 1994).
- الشريف فوسمي من (فيفري 1994 – ماي 1996).
- جمال زيتوني من (أكتوبر 1994 – جويلية 1996).
- عنتر الزوابري من (جويلية 1996 – فيفري 2002). [3]

[1] بوكراع ، المرجع السابق ، ص 274 .

[2] باسط، المرجع السابق، ص 68.

[3] المرجع نفسه، ص69.

و صعدت الجماعة من العمليات الإرهابية ، و شهدت الجزائر أبشع صور التقتيل و المجازر في سنتي 1997-1998 ومنها مجزرة بن طلحة ، و فشلها في توحيد جبهة الجهاد تحت رايتها زاد من حدة الوسائل الإرهابية المستعملة ، ونتج عن ذلك بث مشاعر الكره تجاه الجماعات المسلحة .[1]

6-الجماعة السلفية للدعوة و القتال:GSPC تشكلت من قيادات الجماعة الإسلامية المسلحة الرافضة لمنحى الإبادة الجماعية للشعب ، الذي اتخذته كأسلوب للعمل الإرهابي ، و أعلنت عن تأسيسها يوم 14 سبتمبر 1998 ، وهو تاريخ بث بيان"التوحيد" وهي جماعة تؤمن بالعقيدة السلفية والاقتداء بمنهجهم في الوصول إلى إقامة الشريعة بقتال النظام المرتد بالجزائر.[2]

ثانيا – المقاربة الأمنية لمكافحة الارهاب:

يعتبر الإرهاب على غرار باقي الجرائم سواء كانت عادية أو اتخذت أبعاد سياسية عملا غير قانوني، و أي خرق للقانون يجب مقابلته بالرفض والعقاب المستحق وفقا لقواعده ، و ذلك حتى لا تعم الفوضى والغوغاء في المجتمع الوطني و الدولي ومكافحة الجريمة الإرهابية انطلاقا من مبدئين رئيسيين هما:

1) المكافحة عن طريق المنع: تكون بالأساس من اختصاص رجال الأمن والقانون والهدف الرئيسي من عملية مكافحة الإرهاب منع وقوعها أصلا وتجنب آثارها العميقة البعيدة الأمد ، و لتوضيح إجراءات عملية المنع لزم تفكيك مصطلح الإرهاب إلى مثلث[3] متكامل يحمل كل ضلع منه T وحسب الترجمة الإنجليزية

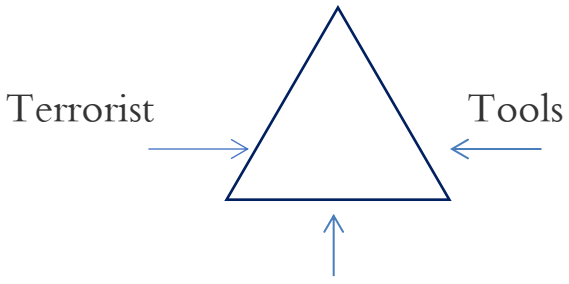

[1] المكان نفسه.

[2] منصور لخضاري :**تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني** ، ع 194 ،ط1 ،(مكز الامارات للدراسات والبحوثالاستراتيجية،2014)، ص 35 .

[3] اليمين زروا طي ،**التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب 2008/1978** ، مطبوعات إي كتب (لندن ، 2014)، ص 53 .

Target

المصدر :من انجاز الباحثة

ملاحظة : إ ذا تمكن رجال الأمن والقائمين على أجهزة مكافحة الارهاب من إحباط أو خلع إحدى هذه الأضلاع ، فيمكن منع العملية الارهابية من الوقوع أصلا ، وإذا تم ضبط إحدى العناصر قبل الشروع في العملية الإرهابية حتى لو توفرت الأدوات و غياب الإرهابي لن تتمكن المجموعة من تنفيذ العملية ، و غياب أحد أضلاع المثلث لن تقع الجريمة أصلا ، وبناء على ما سبق توضيحه لزم على رجال الأمن العمل على جمع أكبر قدر من المعلومات عن العناصر الارهابية و أماكن تدريبهم ، أماكن تخزين الأسلحة و الغذاء ، و كذا الاطلاع المستمر على الأهداف الممكن استهدافها بعمليات إرهابية ، فعملية إحباط الإرهاب قبل وقوعه تتطلب من أجهزة مكافحته درجة عالية من اليقظة و المبادرة [1]، و أن تكون أسرع من المنظمات الارهابية في التفكير و التنفيذ ، و من أبرز ملامح الاجراءات التي تسخرها الدولة في إيصال فكرة مكافحة الارهاب عن طريق المنع كما يلي :

1-توظيف المعلومات الأمنية بشكل علمي مخطط لضمان استمرار تجددها مما يكفل القدرة على التنبؤ مع تدعيم فعالية نظم التأمين و الحراسة.

2-التوسع في عمليات التدريب للقادة و الضباط لمختلف الأجهزة الأمنية بالاعتماد على علوم إدارة الأزمة على وجه خاص.

3-زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق الامني ، وتغطية متطلباته البشرية و التدريبية و التجهيزية مع تدعيم القدرات الأمنية لتصبح قادرة على المواجهة السريعة و الحاسمة .

2) المكافحة عن طريق القمع :يكون الانتقال إليها نتيجة فشل الأولى ، وتكون العمليات الارهابية قد نجحت و تمت مع تحقيق هدفها من خلال مثلث الارهاب ، و تنطلق عملية القمع بعد نجاح العملية الارهابية منه يجب تحرك القوى الأمنية لضبط الارهابين المشاركين في العملية في أسرع وقت ممكن لإعادة الثقة في نفوس المواطنين ، وفي نفس الوقت عد الإرهابيين المزيد من ارتكاب الجرائم ،وينبغي أن تكون إجراءات القمع أو الردع علة

[1] نفس المرجع ، ص 54-55 .

مستوى الشدة التي تتميز بها العملية الإرهابية وتتخذ الدولة وسائل في إطار مرحلة مكافحة الإرهاب عن طريق القمع إلى قسمين.

1–الوسائل القانونية: يجب أن تكون التشريعات الوطنية المتعلقة بالإرهاب رادعة لأن عملية الإرهاب من شأنها تقويض المجتمع من أساسه ،وتكون عقوبة القتل في معظم التشريعات في حال جاء متعمدا هي الإعدام ،والإرهاب هو قتل منظم ليس لفرد واحد كما أنه متعمد وهذا ما يستلزم تحديد عقوبة الجرائم الإرهابية بمختلف أنواعها لردعها وتحذير مرتكبيها.

2–الوسائل الإجرائية: تشير في العموم إلى أجهزة التحديات والمعلومات التي تنشئها الدولة من بين أجهزة الأمن ،فالدولة لا تلتزم بالدفاع كرد فعل للعمليات الإرهابية ،بل عليها المبادرة بمعرفة الخطط والهجوم على معاقل أو مراكز الجماعات الإرهابية وتوجه الضربة الأولى في إطار الحرب على الإرهاب. [1]

ثالثا – مختلف آليات مكافحة الارهاب:

تميزت آليات مقاربة الداخلية على تنفيذ مجموعة من الآليات المختلفة لمحاربة ومكافحة الظاهرة الإرهابية في الجزائر وذلك بعد فشل المقاربة الأمنية في مكافحة الإرهاب ونذكر هه الآليات كما يلي :

1)_ الآليات السياسية: عززت الجزائر ترسانتها القضائية ومؤسساتها المعنية بحقوق الإنسان وحمايته ومن بين هذه الإجراءات نذكر: [2]

أ–قانون الرحمة: جاء بموجب الأمر الرئاسي رقم 95_12 فيفري 1995 ، كان مؤسس علة أحكام المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات ،التي تنص على متورطين في الإرهاب ما لم يقتلوا شخصا أو يتسببوا في إعاقة دائمة أو يستخدموا المتفجرات للمساس بحياة الأشخاص وممتلكاتهم والرسوم الرئاسي رقم 06_93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية ، والمرسوم رقم 06_94 المتعلق بتقديم الدولة إعانات للأسر المحرومة والتي ابتليت بضلوع أحد أقربها في الإرهاب وأدت هذه التدابير إلى تشجيع أعداد من الإرهابيين للتخلي عن

[1] زروا طي ، المرجع السابق ،ص، ص 56– 62

[2] د.قبي آدم :"**آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب من التعامل الأمني إلى السياسي**"، **مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية** ،ع30 ،(ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ، سبتمبر 2017)، ص 515 .

الإجرام والامتثال للقانون واستطاعت نزع الغطاء السياسي بعد إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح العسكري _الجبهة الإسلامية المنحلة)توقيف عملياتها الإرهابية من أكتوبر 1997 مما جعل هذه الجماعات المتحدثة بشرعية العنف بسبب إلغاء الانتخابات التشريعية في 1991/12/26 تفقد ورقة تعبئة أساسية. [1]

ب– الوئام المدني: المعلن عنه في 12 يوليو 1999 ،صادق عليه بأغلبية مطلقة من مجلس الأمة وصدر قانون الوئام المدني رقم 09_08 بتاريخ 13 جولية 1999 وضم تدابير الإعفاء من المتابعات وتدابير الوضع رهن الإرجاء وتدابير تخفيف العقوبات كتدابير استثنائية .

3_ سياسة المصالحة الوطنية: تمت الموافقة عليها في 2005 [2] وجاءت كمبادرة تكميلية مسعى الوئام المدني و أوضح أن المقاربة لمحاربة الإرهاب تجمع بين القانون العادل وشروط الاندماج اجتماعيا و اقتصاديا مع تثمين جهود الأمن والجيش في الحفاظ على الطابع الجمهوري الجزائري وتم الإعلان عن حالة الحصار في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 196/91 بتاريخ 4جوان 1991 وقام بموجب مرسوم رئاسي رقم

44/92 المؤرخ في 9 فيفري 1992 إعلان حالة الطوارئ وفي 2011 تم رفعها مع تعزيز اختيار الشعب للديمقراطية والتعددية الحزبية . [3]

2)– الآليات الاقتصادية والتنموية: سعت الدولة الجزائرية لمكافحة الارهاب من خلال اتباع مناهج اقتصادية و تنموية قاها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " بميزانية تقدر 286 مليار دولار خلال فترة 2014/2010 ، و أنشئت الدولة عدة وكالات متخصصة وهي :

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** هو جهاز موحد للبطالين أعمارهم بين (30-50) سنة الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة انتاجية و خدماتية .

[1] د الأخضر عمر الدهيمي ،المواد العلمية لندوة دور المجتمع المدني في التصدي للإرهاب : التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،مركز الدراسات و البحوث ،قسم اللقاءات العلمية)، ص 229 .

[2] ابن مولة رشيدة حداد :السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل و الصحراء منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى يومنا هذا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، فرع استراتيجية(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011) ص 185

[3] قبي ، المرجع نفسه ، ص 516

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEG)**:التي تدير جهاز الدعم الموجه للشباب المتراوحة أعمارهم بين (35-18)سنة الراغبين في إقامة مشاريع، وضعت صيغ التمويل الثلاثي في هذا الشأن (صاحب المشروع – الوكالة – قرض بدون فوائد).
- **تقديم قروض بدون فوائد (ANGEM)**:تصل قيمة القرض إلى مليار دينار جزائري ،كما تم منحهم مزايا ضريبية في مدة الإنشاء ، وهذا الأمر انعكس على مستوى بطالة الشباب لحاملي الشهادات من 21,4 % في سنة 2010 إلى 14،3 ثم 13 في أفريل 2014. [1]

3)– الآليات الثقافية و الاجتماعية:تم تنظيم العديد من التظاهرات الدولية مثل الجزائر عاصمة الثقافة العربية و المهرجان الثقافي الإفريقي 2009، تلمسان عاصمة الثقافة 2011 وتم إنشاء العديد من المهرجانات والمكتبات وتطور ها دون حوادث إرهابية.[2]

4)-**الآليات الفكرية والدينية:** ارتكز عقل الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب باستعادة المرجع الديني وتدعيمه من خلال المبادرات التالية:

- تحسن تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد.
- الحفاظ على الوحدة الدينية.
- إدراج موضوع الوقاية من التطرف و العنف مع توحيد الخطب وطنيا.
- افتتاح مرصد وطني لمكافحة التطرف مع تنظيم ملتقيات علمية وأيام دراسية إضافة إلى تشجيع الكتاب الديني المعتدل. [3]

ثانيا– الآليات الإقليمية:

قامت الجزائر بعدة جهود على مستوى افريقيا في إطار مكافحة الإرهاب مما جعلها رائدة في هذا المجال وتم التوقيع على الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته في 1999/07/14 بالجزائر وفي نفس السياق تم وضع مخطط افريقي حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في 2002/1/11 تم على هامش اجتماع

[1] جزايرس: وثيقة حول التجربة الكبيرة و الواسعة التي اكتسبنها الجزائر في مكافحة التطرف العنيف و الإرهاب ، بتاريخ 05/جوان /2017 أنظر الرابط: www.djasairss.com

[3] قبي ، المرجع نفسه 516

حكومي تحت إشراف الاتحاد الإفريقي في 2004 بالجزائر تدشين المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ،كما أشاد المؤتمر العربي الثاني بتونس في 24 جوان 2009 بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الظاهرة وتجفيف منابعها. [1]

مما سيق التطرق إليه أصبح جليا أن الخبرة الجزائرية لا تنحصر فقط في الأطر القانونية الخاصة بالمحاربة الميدانية للإرهاب، [2]ولكن أيضا بوضع مقاربة أمنية تتمحور حول الأمن الإنساني وتجمع بين القانون و العدل و شروط الادماج الاجتماعي و الاقتصادي ، و بتدابير الوئام و السلم و المصالحة ، لتكون البلاد قد تجاوزت محنة العشرية السوداء وأصبحت رائدة في إطار مكافحة الإرهاب محليا و اقليميا و دوليا.[3]

المطلب الثاني: الرهانات الجزائرية لمكافحة الارهاب في مالي

تؤدي الجزائر دورا مهما في هيكل مكافحة الإرهاب الدي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل ومنذ مبادرة عموم الساحل 2002 التي توسعت لتتحول إلى شراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب 2005 إلى قيادة افريقيا2007ومقرها في شتوقارت في ألمانيا ،ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ،والتجسس والجريمة المنظمة، [4]تعتبر منطقة الساحل بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر ،ويعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية للأمن القومي الجزائري .

أولا : مسارات الجزائر لتوقيف أزمة مالي

انتهجت الجزائر ثلاث مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي و أول هذه المسارات ، سياسي من خلال عقد لقاءات لدراسة وسائل التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر الطوارق ، وهو العنصر العرقي نفسه للمتمردين شمال مالي ، أما الثاني هو أمني ويهدف إلى منع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي ،والثالث هو دعوى لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي وتعد المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي الأكثر نجاعة من

[1] نفس المرجع ، ص 517

[2] الدهيميس ، المرجع السابق ، ص 238

[3] قبي ، المكان نفسه

[4] بن عائشة، المرجع السابق، ص 109

خلال التشديد على أن يكون المبادرون الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم ، وعليه إن تصور الدبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى البرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تمثل شمالها مجموعات مساحة ، وتوصي هذه المقاربة بالإحاطة بالجنوب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد استراتيجية على مستوى الأمم المتحدة وترى الجزائر في هذا الخصوص أنه من أجل الحصول على أفضل فرص النجاح فإن البحث عن مخرج للأزمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط .

كما يتعلق الأمر أولا بأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم، وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم مع الحلقة.[1]

ثانيا: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل أزمة مالي

_هناك مجموعة من القضايا التي ترسم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في قضايا الجوار الإقليمي لطالما حاول الإعلام والنصوص الرسمية تصويرها بغض النظر عن صحة تحقيق المبادئ من الناحية الواقعية .

_ رفض استضافة أو إنشاء قواعد عسكرية أجنبية داخل التراب الوطني مهما كانت هوية هذه الدولة.

_ تمسكها بمبدأ التعامل الرسمي مع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام سيادتها الإقليمية ووحدتها الترابية، و هنا ترفض الجزائر بصفة رسمية الحديث عن الانفصال في دول الجوار.

_ تمسكها من منظور تقرير المصير .

_ تحفظ الجزائر اتجاه التغير العنيف للسلطة السياسية ورفض الانقلاب في دول الجوار مثل: موريتانيا ،تونس، ليبيا ، فالجزائر نظرا لحجمها ووزنها الإقليمي في ظل عصر العولمة وتسارع انتقال التأثيرات عبر الحدودية تجعل من هذه المواقف الكلاسيكية تترتب عنه تحديات تعرض المكانة الإقليمية للاهتزاز والتهديد المباشر على حدودها ، فرغم دورها الأساسي في الوساطة في النزاع المالي أثناء التسعينات وعودة النزاع المسلح في 2006 هناك تحديات جديدة تواجه السياسة الخارجية الجزائرية بدورها الإقليمي في منطقة الساحل بعد تراجع الدور

[1] المرجع نفسه، ص 110

الليبي وتزايد الموريتاني إضافة إلى الخلاف بين مالي وموريتانيا واتهام الأخيرة للأولى بتعاونها في محاربة المجموعات الإرهابية التي أغارت على ثكناتها في الحدود الفاصلة بينهما وتساهل مالي لتمويلها [1]

حاولت الجزائر حتى قبل التدخل الفرنسي العسكري المفاجئ في مالي التفاوض لإيجاد حل سياسي للصراع من خلال الإيعاز بلك إلى الجهات الفاعلة المسلحة التي لديها اتصالات معها فقد كانت الجزائر وسيطا دائما في الصراعات بين حكومة مالي والطوارق كما أن في جنوب الجزائر القليل منهم .

3دور الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة في مالي

بعد رفض المفاوضات مع إياد آغ غالي كانت هناك علامات مشجعة بأن الجزائر أصبحت تدريجيا أكثر عملية وواقعية في محاربتها للصراع في مالي لأنها بدأت تفقد السيطرة على جماعة أنصار الدين ،فقد فتحت

مجالها الجوي للطائرات الفرنسية المقاتلة ،وأغلقت حدودها الجنوبية مع مالي عند بداية التدخل الفرنسي وليس من المستغرب أن مسؤولي مكافحة الإرهاب الفرنسيين اشتبهوا أن الجزائر تلعب دور مزدوج في مالي يثنون على قرارها بإغلاق حدودها مع مالي فدفاع الرئيس "فرنسوا هولاند " الصاخب عن الهجوم الفتاك الذي شنته الجزائر لتحرير الرهائن ناتج من الحاجة إلى الحصول على مساعدة الجزائر للسيطرة على الحدود ، مع ذلك فإن محنة الرهائن تمثل بالنسبة لفرنسا فرصة لحشد مساعدة جزائرية ودولية لحملتها العسكرية في مالي منذ استيلاء الإسلاميين على شمالها، فدفعت فرنسا باستمرار اتجاه الخيار العسكري وخشية الفرنسيين من تهديد استيلاء الجماعات الإسلامية المسلحة على مصالحهم الاقتصادية في المنطقة وزعزعة استقرار الحلفاء الأكثر

أهمية في شمال افريقيا ومنه دبرت الهجوم على حقل غاز في الجزائر (تقنتورين) متهمة مجموعة من المقاتلين متعددي الجنسيات عبروا من خلال النيجر ومالي وتفاقم القلق والتشدد العابر للحدود بسبب التحولات الديمقراطية الصعبة الجارية في شمال افريقيا. [2]

ثالثا: تقييم الوساطة الجزائرية عبر المسؤولون الجزائريون تبنيهم موقف الحياد الايجابي وترجع الباحثة "لورانس عايدة عمور " هذا الموقف إلى اعتبارات داخلية بحكم فترة التحضير لرئاسيات في 2014 ، لذلك لم تولي أهمية

[1] عبد القادر عبد العالي ،" السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي و التحديات الأمنية " ،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، ع 7 ،(جامعة مستغانم ، جويلية 2014) ، ص ص 18-19

[2] أنوار بوخرص ،" ما الخطوة التالية بالنسبة لمالي و الجزائر؟ " ، مقال تحليلي ، 23 كانون الثاني ، يناير 2013 ، ص ص 4- 5 .

لما حدث في مالي 2013 لكن سرعان ما غيرت موقفها جذريا و عرضت وساطة بين الفرقاء والسياسيين ، فانطلق المسار التفاوضي بين الحكومة المالية و منسقية الحركات الأزوادية في جويلية 2014 بالجزائر ، بمشاركة دولية مشكلة من المنظمة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، الاتحاد الإفريقي ، الأمم المتحدة ، الاتحاد الأوربي ، و منظمة التعاون الإسلامي إضافة إلى بوركينافاسو ، موريتانيا ، النيجر ، التشاد كأعضاء فريق الوساطة ، وتم المصادقة على خريطة الطريق من جميع الأطراف ، وهدفها التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستديم يفضي إلى حل نهائي للأزمة بين "باماكو" و الطرف الأزواد.

واجهت الوساطة الجزائرية في حل أزمة مالي صعوبات منها الشكلية و العميقة، ثم اعتماد وثيقتين مختلفتين كمضمون:

- لوثيقة الأولى: جمعت بين الحكومة المالية و الحركات الثلاثة الموقعة على اعلان الجزائر في 9 جوان 2014 وهي :
- الوثيقة الثانية: أضافت الحركات الثلاثة المجتمعة بالجزائر الموقعة في 14 جوان 2014 وهي : التحالف الشعبي من أجل أزواد ، تنسيقية الحركات و القوى الوطنية و المقاومة ، وفرع آخر من ، وهذا ما شتت الجهود التفاوضية بين اتجاهين مختلفين ، أما من حيث العمق كانت هناك خلافات[1] جوهرية بين الأطراف المتخاصمة لأن المتمردين رفعوا سقف مطالبهم ، و طالبو بالفيديرالية ، ورفض مطلبهم من طرف الحكومة المركزية في مالي و أيضا من طرف جوارها خاصة الجزائر ، وحتى الأطراف الدولية الأخرى المشاركة في الحوار .

رغم كل الصعاب يمكن القول أن الجزائر نجحت في مساعيها ، و توجت وساطتها بتوقيع اتفاق 2015 ، فما قامت به الدبلوماسية الجزائرية يعد نجاحا سياسيا ، [2] و عودة ريادتها لمكافحة الارهاب .

نستنتج أن الجهود الجزائرية للحد من التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، ومكافحتها أو حتى التقليل منها ، سيخلق نوع من الاستقرار الأمني في المنطقة ككل ، مع امتياز الدبلوماسية الجزائرية اتجاه أزمة مالي بنوع

1 قط سمير ، " السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا : التطورات و المحددات " ، مجلة العلوم السياسية و القانون ،ع 1 ،(برلين : المركز الديموقراطي العربي ، جانفي 2017) ، ص 82 .

2 المرجع نفسه ، ص 83 .

من الاستقرار و الاستمرار والتمسك بمسارات سياستها الخارجية ، مع رفض التدخل العسكري الأجنبي ، مع تغير قرارها وقبول التدخل العسكري الفرنسي في مالي و فتح مجالها الجوي .

من المشهود تمتع الجزائر بخبرة مكافحة الإرهاب ، و ذلك بعد معاناتها لمدة عقد من الجماعات الارهابية ، لذلك تراهن في مالي لأمنن حدودها من مختلف التهديدات في المنطقة .[1]

المبحث الثالث: استراتيجيات و آليات مكافحة الارهاب في مالي

تعتبر ظاهرة الارهاب مشكلة قديمة ، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زادت خطورة انتشارها عالميا ، مع تنوع الجماعات الارهابية في مالي ، و حصول أضرار مالية و بشرية داخل مالي و انتشار هذه الظاهرة مع زيادة الفقر و الجوع لذلك استوجب وضع آليات متعددة لمنع تأثير الظاهرة حدوديا على دول الجوار ، كما تم التدخل العسكري الفرنسي وورد ذلك موجز في ثلاث نقاط إذ تم تحقيق اثنتان منهم ، ولكن الغاية الأمريكية كانت ترمي تحقيق استراتيجية اقتصادية ، غايتها المحافظة على مواردها النفطية في إفريقيا ، و وقوفها في وجه المنافس الصيني الذي اتخذ من افريقيا سوقا لمنتجاته التصنيعية ، مع تهميش حقوق الإنسان كليا و استغلال أمريكا لمختلف الثروات بلا محاسب .

المطلب الاول: الاستراتيجية العسكرية الفرنسية للتدخل في مالي لمكافحة الارهاب

1بن عائشة ، المرجع السابق ، ص ص 111-114 .

إن الاستراتيجية العسكرية الفرنسية للتدخل في مالي لمكافحة الإرهاب ، اعتمدت على مساعدات دولية في التمويل و التجنيد ، و نعتمد من خلال دراسة هذا المطلب الى أسباب التدخل الفرنسي في مالي ،و مراحله مع التعرض لنتائج هذا التدخل في مالي .

أولا : أسباب التدخل الفرنسي في مالي

يعود هذا التدخل العسكري لعدة أسباب منها المعلنة وغير المعلنة كانت الدافع وراء هذا التدخل كما يلي:

1) **الأسباب المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي:** أعلن وزير الخارجية الفرنسي " لوران فابيوس" بالفرنسية : " إن التدخل في مالي لتحقيق الأهداف الثلاثة: وقف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب ، والحفاظ على وجود حكومة مالي و استعادة أراضيها ووحدة سيادتها الكاملة ، وتحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن ". [1]

توغل الإسلاميون في "موبتي " ودق ناقوس الخطر في "باماكو " ومنه " باريس " واعتبر تهديدا مع تفاقم المخاوف أن الجيش سينهار ببساطة أمام هجمات المقاتلين الإسلاميين المتزايدة ، وبعد الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و أنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد على بلدة "كونا " في 10 جانفي 2013 ناشد الرئيس المالي المؤقت "ديو نكوندا تراوري " فرنسا الإسراع بنجدة مالي. [2]

وجب الإشارة أن الحكومة الفرنسية استغلت حادثة حجز الرهائن في " عين أمناس" بالجزائر لإضفاء الشرعية على تدخلها باعتبارها أن التهديد الإرهابي يستهدف المجموعة الدولية بأكملها. [3]

الأسباب الغير معلنة للتدخل الفرنسي في مالي: يظهر البعد الاستراتيجي في هذا التدخل خاصة مع وجود لاعبين جدد في القارة الإفريقية مثل : الصين ، الهند ، و البرازيل ، محاولة التواجد على حساب

---

[1] Le ministère de la défense rencontre des militaires dans l'opération SERVAL. Ministère de la défense, dossier de presse, (vendredi 25 janvier 2017), P 3.

[2] شليغم،المرجع السابق ، ص 90 .

[3] بن عنتر ،"التدخل في مالي نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي " ، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط التالي: http:// www.aljazeera.net/new/pages بتاريخ : (27 -01 – 2018) ، على الساعة 08:00

المعسكر : بريطانيا ، أمريكا ، و فرنسا ، وهو ما يعتبر دافع لها ليذل جهد للاستعادة مستعمراتها في القارة الإفريقية [1]، إذ تم اكتشاف البترول واليورانيوم مع الفوسفاط في شمال مالي من قبل شركة إيطالية عام 2010 ، لذا تسعى فرنسا لإيجاد موطئ قدم في منطقة الساحل الإفريقي ، بالإضافة لمشروع خط أنبوب الغاز الرابط بين النيجر ونيجيريا مرورا بالجزائر إلى أوروبا يزودها بالغاز الطبيعي ، الذي باشر أعماله بعد اتفاق هذه الدول الثلاث في 3 جويلية2009 ، إضافة إلى ذلك مالي تحاذي العديد من دول الساحل الإفريقي الغني باطنها بثروات بترولية كبيرة منها موريتانيا إذ تحصل شركة " توتال " الفرنسية على أكبر نصيب من نفطها مع حقول نفط الجزائر الممثلة مطمع الفرنسين . [2]

هناك من اعتبر هذا التدخل محاولة من الرئيس الفرنسي " فرنسوا هولاند " لتصريف أزمات مجتمعه نحو الخارج ، و شملت الأزمة الاقتصادية من ضعف التنافس و تراجع الصناعات و ارتفاع الإنفاق العام مع ما نتج عن هذه الأزمة من تبعات في ارتفاع نسبة البطالة . [3]

إن التدخل العسكري الفرنسي في مالي لا يتوافق مع القرار الصادر من مجلس الأمن رقم 2085 بتاريخ 20 ديسمبر 2012 ، ولم يسمح لها بالتخل و أعطى فرصة للجهود الدولية ، كما طالب بقوة متعددة الجنسيات من القوات الإفريقية مع تحديد التدخل عسكريا حال فشل المفاوضات وتواكبت جهود المصالحة السياسية في إعادة بناء الجيش المالي وتدريب القوات المشتركة لإعادة السيطرة على شمال مالي وقرار مجلي الأمن رقم 2011 الصادر في 10/12/ 2012 نص على ترجيح الحلول السلمية ،وكان هذا التدخل الفرنسي مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة وتجلي قرار الداخل الفرنسي التدخل بالموافقة على إرسال القوات الفرنسية إلى مالي فبمجرد إعلان الرئيس "هولاند" التدخل فب مالي عبر قيادات اليمين عن دعمها للقرار مؤكدة على ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية المشدد عليها في الخطاب الرسمي ووافقت "مارين لوبآن " زعيمة الجبهة الوطنية (اليمينية المتطرفة) عملية التدخل في مالي بالشرعية. [4]

---

[1] عبير الفقي ،" أزمة مالي والوجود الفرني : الاستعمار في شكله الجديد ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، على الرابط التالي:بتاريخ 27 –مارس – 2019 على 21:30 http://bhaib.net/mas/index.php?=com

[2] Luis Sémion, Alexander M'atteler ,Amelia . une stratégie cohérent de l'UE pour le : sahel, en ligne : http:// www.europal Europa eu, consulté le:(15- 02-2017)

[3] شليغم ، المرجع السابق ، ص 93 .

[4] المرجع نفسه، ص ص 96-97.

ثانيا: مراحل التدخل العسكري في مالي

بدأ تصوير المشهد المالي على أنه حالة من الاستنفار والتعبئة و التعبئة الدولية للمشاركة في حرب عالمية جديدة على الإرهاب ، وهذه المرة ليست في أفغانستان أو العراق بل حرب داخل القارة الإفريقية ،وهدا اعتمدت فرنسا في تدخلها على تواجد قواتها وعتادها مسبقا في القارة الإفريقية ،حيث لجأت للمروحيات التابعة لقواتها الخاصة ومقرها بوركينافاسو، وطائرات "ميراج "المتمركزة في تشاد وأربع مقاتلات "رفال" من إحدى القواعد الفرنسية في الخليج لتعزيز الفوات الجوية. [1]

شنت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الحكومية المالية وبمشاركة جنود من (نيجيريا و السينغال) في انتظار إكمال نشر القوة الإفريقية لتولى قيادة العمليات بمساعدة لوجستية محدودة من جانب الدول الغربية، وطالت ضربات جوية حزام واع من معاقل الإسلاميين [2] ويمتد من "عاو" مرورا ب"كيدال " شمال شرق البلاد بالقرب من الحدود الجزائرية ، و يصل بلدة "ليري" في الغرب مع الحدود الموريتانية.

عين الجنرال "قيقي سان كوينتين " لقيادة هيئة الأركان العملياتية للحرب في مالي وسماها :سرفالserval

أو القط النمر وكان قائد القوات الفرنسية في السينغال بهيئة ثمانون عسكري مقرها "داكار وباماكو " وتستند هذه الهيئة على الأرض من قبل جنرال فرنسي آخر يدهى " برنار باربرا " أما التركيبة الجوية بقيادة العقيد " لوران راطو " مقرها العاصمة التشادية "نجامينا". [3]

عرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاثة مراحل مختلفة بداية من جانفي 2013 إلى غاية انسحابها جزئيا من مالي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: عملت على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجيستي الاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسليح بهدف وقف انتشار الجماعات الإرهابية جنوبا.

---

[1] حنان فهمي ، أمريكا تلاعب ورائ الستار واليورانيوم كلمة السؤر في الحرب، من الرابط :http://www.elwafid.org ،بتاريخ 28-03-2018 ، 13:23 .

[2] إيمان أحمد عبد الحليم ، عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي من الرابط:ig-http://www.siyasa.org ، بتاريخ: 21-03-2018 ،22:34

[3] شليغم ، المرجع السابق ، ص 98 .

تمكنت القوات المالية والفرنسية من السيطرة على جسر "وباريا" ومطار "غاو " الدولي الدي كان معقل الإسلاميين الدي يبعد 1200 كلم شمال شرق "باماكو" يوم السبت 2013/01/26.[1]

المرحلة الثانية: بدأت القوات الفرنسية قيادة العمليات العسكرية في إقليم الأزواد شمال مالي بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى ، وأطاحت بمجموعة من أخطر قاعدة التنظيمات الملحة وتدمير مخازن السلاح في عمليات نوعية[2]، ونجاح هده المرحلة اعتمد الحصول على المعلومات الدقيقة والحساسة من الأمن الجزائري والموريتاني.[3]

المرحلة الثالثة: تتميز بتأمين العاصمة "باماكو " لضمان الاستقرار للمدينة واستدامة مؤسساتها مع تعزيز قوات فرنسية إضافية في الدول الإفريقية المجاورة خاصة من ساحل العاج وتشاد بالغرب توفير الحماية للمواطنين الفرنسين و الأوروبيين ومصالحهم .[4]

شملت هده المرحلة قصف مواقع الجماعات الأصولية وطبيعة تدخل القوات الخاصة ، والولايات المتحدة الأمريكية توفر الدعم الاستخباراتي ، والقوات الفرنسية توفر الغطاء الجوي للعمليات العسكرية ، كما تلقت فرنسا في إطار تدخلها العسكري في مالي عدة مساعدات من مجموعة غرب افريقيا (إي كواس) ودول أخرى كما يلي :

أ) مساندة التدخل الإفريقي : بدأ انتشار طلائع الدول الإفريقية للمشاركة في القتال ومن المقرر نشر 3300 جندي بقيادة النيجيري " شبهوا عبد القادر " لإسهام بلاده ب 900 جندي في القوى المكونة من " توغو–بنين–السنغال – النيجر–غينيا–غانا–بوركينافاسو " ،ومن المقرر تسلم هذه القوة المسؤولية الأمنية في نهاية الطاف للجيش الفرنسي الدي سيكمل وصول 2000 جندي إلى باماكو يتم نشره 5300 جندي من القارة الإفريقية في مالي .[5]

إضافة لذلك أعلن الاتحاد الإفريقي دعم المهمة العسكرية في مالي بمشاركة ب 50 مليون دولار مع

1 شليغم ، المرجع نفسه ، ص 99 .

2 محمد بن أحمد، إطلاق المرحلة الثانية من الحرب في مالي، الخبر، الصادرة بتاريخ 05–02–2013، ص 6.

3 المكان نفسه.

4 شليغم ، المرجع نفسه ، ص101 .

5 إيمان أحمد، المكان نفسه.

التبرعات النقدية والعسكرية وتعهدت "غينيا "الاستوائية بتوفير الوقود لكل القوات. [1]

ساهمت دولة نيجيريا بأكبر قوات و خصصت أكثر من 35 مليون ، وذلك راجع لسببين أولهما تمثل

نيجيريا أكبر قوة اقتصادية في غرب إفريقيا ، كذلك قوة عسكرية ذات خبرة واسعة في عمليات حفظ السلام ، أما السبب الثاني يتعلق بالتهديد المتزايد للعلاقة الإيديولوجية و التكتيكية الرابطة بين الجماعات الإسلامية في مالي و اثنتين من جماعاتها الجهادية المتمثلة في جماعة "بوكوحرام " ، و جماعة " أنصار المسلمين " في بلاد السودان . [2]

كما ساهمت بعض الدول العربية في دعم و تمويل التدخل العسكري الفرنسي، وقدمت مملكة البحرين 10 مليون دولار.

ب) مساندة دولية :فضلت أمريكا تقديم مساعدة لوجستية وتدريب الجيش المالي، إذ وعد البنتاغون بتوفير طائرات نقل وتزويدها بالوقود ، وطائرات تجسس لدعم العمليات الفرنسية ، وشرعت في نقل جنود فرنسيين ومعدات إلى مالي ،حيث أفاد المتحدث باسم القيادة الأمريكية في افريقيا "أفري كوم" السيد "بنجمين بنلسون" :"دعم النقل الجوي للقوات الفرنسية والمعدات إلى باماكو من "إيستريس " [3]كما بعث الرئيس الأمريكي" باراك أوباما" رسالة إلى الكونغرس في 22 فيفري 2013 أوضح فيها أن بلاده أرسلت 100 جندي إلى النيجر لتوفير الدعم في مجال جمع المعلومات ،وتبادلها مع القوات الفرنسية في عملياتها ضد الجماعات المسلحة في مالي، [4]إضافة لمساندة أمريكا نجد دول الاتحاد الأوربي بموافقة وزراء خارجية دوله على إرسال عسكريين لتدريب القوات الحكومية في مالي، وكان هذا القرار في اجتماع استثنائي مخصص للأزمة في مالي كان في "بروكسل " بتاريخ 17 جانفي 2013 ، والذي نص على نشر حوالي 450 عنصر أوربي مع تقديم 50 مليون دولار في منتصف فيفري.

[1] مهاري تادلي مارو، بعثة الدعم الدولي لمالي التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا ، مركز الجزيرة ، من الرابط: www.aljazeera.net http:// يوم 3-4-2018 .

[2] Freedom Connoha, "Boko Haram's Tactual Evolution", Africa Defense Forum, Vol 4,N 4, (2011).

[3] زهير آيت سعادة،،قوات بريطانية في حالة تأهب للتدخل العسكري في مالي ، من الرابط:http:// ar.elayame.com بتاريخ : 8-4-2018 ، على سا 22:00 .

[4] شليغم ، المرجع نفيه ، ص 104.

كما أفادت وزارة الدفاع الفرنسية بأن 10 دول غربية تقدم دعم لوجيستي لقواتها في مالي مع استثناء جنود بريطانيين ،وبدأ الجيش الألماني مهمة تدريب جنود تابعين للقوات المسلحة في مالي بداية من مدينة "كولي كورو"، التي تبعد نحو ساعة عن العاصمة "باماكو"، حيث بدأت تدريب 35 جندي مالي على التعامل مع المعدات الضرورية في التدريب الهندسي العسكري . (1)

بعد كل ما سبق إعلان الحكومة اليابانية بتقديم 120 مليون دولار للمساعدة على إرساء الاستقرار في مالي والساحل، بعد بضعة أيام من مقتل 10 يابانيين في عملية احتجاز رهائن في الجزائر (2)

ثالثا– نتائج التدخل الفرنسي العسكري في مالي

تميز هذا التدخل بتغيير مسار الأزمة في هذه المنطقة ، مع إجبار الجماعات الإسلامية على الانسحاب من المناطق التي كانت تسيطر عليها وتسعى للإقامة دولة إسلامية فيها خاصة في شمال مالي وكدا تخليص الحكومة الانتقالية في "باماكو" . (3)

كما تعد مدينة "غاو" أولى المدن التي تمكنت القوات الحكومية مع الدعم العسكري الفرنسي في استرجاعها بعد استعادة السيطرة على بلدة " ديابالي" إضافة إلى المدن الوسطى في "كونا "و "دوينتزا" وبلدة " همبوري" في الطريق المؤدية إلى "غاو" في 25 جانفي 2013 . ثم المدينة الرئيسية الثانية "تومبكتو" الواقعة غرب البلاد في 28 جانفي 2013 ، كما على لسلن الكولونيل " تيري بركار" الناطق باسم هيئة أركان الجيوش الفرنسية في باريس :"أن القوات الفرنسية والمالية شنت عملية برية وجوية سيطرت من خلالها على منافذ ومطار مدينة "تمبوكتو" التي تعتبر أحد أكبر معاقل الإسلاميين .

بعد كل هذه النجاحات نوجته الأنظار نحو "كيدال" الواقعة أقصى شمال شرق مالي قرب الحدود الجزائرية ، كان فيها مسلحون طوارق من الحركة الوطنية لنحرير أزواد، ومنشقون عن مجموعة إسلامية فتمكنت القوة الفرنسية من استرجاع هذه المنطقة رسميا في 30 جانفي 2013،وتمكن الجيش المالي إلى جانب القوات الفرنسية القضاء على أكثر من 600 إرهابي مع تدمير مخزون أسلحة وذخيرة بأعداد كبيرة .[1] (4)

(1) شليغو ، المرجع نفسه ، ص 106 .
(2) المرجع نفسه ، ص 107 .
(3) نفس المرجع ، ص 109 .
(4) نفس المرجع ، ص 110-114 .

نستنتج أن التدخل العسكري في مالي حقق على الأقل هدفين معلنين وهما:

- وقف تقدم المجموعات الإسلامية المتطرفة نحو الجنوب لتهديد العاصمة "باماكو".
- تحرير معظم المدن لشمال مالي مما دفع هذه الجماعات إلى اللجوء لمناطق جبلية وعرة في الشمال الشرقي بمحاذة الحدود الجنوبية للجزائر، ويعتبر نجاح القصف الجوي الفرنسي لمتلكات الجماعات الإسلامية كسبيل ثنائي يمكن القضاء على تهديد هذه الجماعات نهائيا ،ويمكن إعادة بعث إرادتها بالقوة ويتحول تهديدها عالميا.
- ونستنتج خلاصة القول أن التدخل العسكري الفرنسي ليس لمكافحة خطر الارهاب ، إنما لحماية مناجم اليورانيوم والذهب و تأميم موارد البترول لمصلحتها فقط.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الاقتصادية وآليات حقوق الانسان لمكافحة الارهاب في مالي

تعددت الاستراتيجيات لمكافحة الارهاب في العالم ، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001هذا ما جعلنا نركز الدراسة على الاستخراجية الاقتصادية خاصة الأمريكية وتركيزها على موارد الطاقة في قارة غنية بها تتوسط العالم موقعا ، ومحاطة بحريا ، حيث تحتوي على ساحل صحراوي غني بالموارد الطبيعية ، وأهم مصدر للطاقة وهو النفط .

أولا– الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في مالي :

كشف الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،عن إدراكات وتوجهات استراتيجية أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية والتي تبلور في مجموعها الاستراتيجية الكبرى الأمريكية لما بعد أحداث سبتمبر أهمها : شبكة الإرهاب و كل حكومة تدعمها هي العدو الأول لأمريكا ، وبذلك لابد من شن الحرب على الارهاب ، وحرصت إدارة بوش الابن على تصويرها معركة الحضارة و الخير ضد البربرية مع الشر، [1]كما مزجت أمريكا بين القوة الناعمة soft Power و القوة الصلبةHard Power داخلها ، إذ توجد مجموعة قوى ترسم سياستها الخارجية منها : المركب الصناعي العسكري The military industrial complex، الذي

[1] قاسي فوزية ، " الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب :. منطق الأمننة في الساحل الإفريقي "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة وهران :كلية الحقوق والعلوم السياسية : تخصص العلاقات الولية و الأمن الدولي ،2013/2012) ، ص 62 .

من مصلحته وجود الأزمات والحروب من أجل رفع نسبة بيع الأسلحة للدول التي تمتلك موارد نفطية ، أما مركبها الثاني هو الجماعات النفطية Oil groups خلها يعمل على ايجاد قواعد عسكرية للحفاظ على التمويل النفطي ، و الضغط على الدول الآسيوية للرضوخ في سياساتها الخارجية ، و إعادة بناء نظام دولي جديد ، أما الجماعات الأخرى منها اللوبي الإسرائيلي Israeli Lobby الذي يهدف لتجزئة الدول الإقليمية التي تمثل حاجز في طريق تمدده و التطبيع في المنطقة ، وخاصة في شمال مالي قد غيرت الولايات المتحدة الأمريكية من موقفها معلنة دعم الحل العسكري الذي تطرحه دول غرب إفريقيا في الإقليم لطرد الجماعات المسلحة التي سيطرت عليه منذ 2012 . [1]

ثانيا– أهم اتفاقيات شراكتها لمكافحة ا تم إطلاق برنامج بان الساحل(Pan Sahel) 2002 هدفه تكثيف الأمن على الحدود الوطنية لدول الساحل "مالي– تشاد –النيجر – موريتانيا "، وزيادة قدرتهم على محاربة الارهاب ، و توسعت المشاركة في هذا البرنامج لتشمل " الجزائر – بوركينافاسو – المغرب –نيجيريا – السنغال – تونس " ، وترتفع ميزانية هذا البرنامج ،وتطور هذا البرنامج ليتحول اسمه إلى مبادرة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الارهاب TSCTI (Trans-saharien Counter Terrorism Initiative) مطلع 2005 ، وكان تطبيق هذه المبادرة بإقامة مناورات مشتركة في جوان ، وأطلق عليها "فلينتلوك"(Flintlock) في السنغال ، [2]و يتم التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الإفريقية في مختلف المجالات ص181 ويرى الكثير من المحللين أن هذه المبادرة تتماشى والتفكير الأمريكي القائم على الحرب الاستباقية ضد الجماعات الإرهابية المصاغة في 2003 ، التي ترى أن مكافحة الإرهاب و تأمين أمريكا من مختلف تهديداته تبدأ[3] لضرب منابعه في آسيا وافريقيا باعتمادها على التدريب العالمي لجيوش هذه المناطق وبالتالي لا يكون ملاذ لتنظيم القاعدة ومختلف فروعه في المنطقة ، كما تعتبر القيادة الجديدة والخاصة بإفريقيا (AFRICOM) تجسيدا لمشروع القرن الأمريكي الجديد ، وظهر في 1997 ممولا من طرف شركة "برادلي" Bradley ويعد ديك تشيني ودونالد رامسفيلد أحد أعضائه إضافة إلى نخبة المركب الصناعي العسكري الأمريكي والشركات النفطية ، وأعلن الرئيس "جورج بوش " في فيفري 2007 عن تشكيل مركز القيادة العسكرية الأمريكية بإفريقيا . (تعتبر أفر يكوم مبادرة أمنية بهدف محاربة الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل والصحراء الكبرى ،ودعمت 11 سبتمبر 2001 هذه الرؤيا وأعطت الشرعية المطلقة لأمريكا في حربها على الإرهاب ،وتكريس أجندتها الخفية في المنطقة ، حيث يظهر مبتغاها

[1] شليغم ، المرجع السابق ، ص 119 .

[2] شليغم ، المرجع السابق ، ص 181

[3] محمد الأمين بن عائشة ، " الهندسة السياسية الأمريكية : مشروع القرن الأمريكي الجديد، أفر يكوم "متوفر على الرابط.:. http:// Demoratica. de/? P =8259

الحقيقي ليس تصفية المنطقة من الإرهاب والفقر، لكن في إطار الاستراتيجية الأمريكية العالمية للسيطرة على منابع البترول والثروات الطبيعية.

(1) نستنتج أن أمريكا تسعى لمجابهة القوى الأخرى في المنطقة في إطار الصراع على مناطق النفوذ في ظل الصعود الصيني الملحوظ وهيمنته الظاهرة في الأسواق الإفريقية، مع قرب منطقة الساحل جغرافيا لأمريكا عوض من منطقة الشرق الأوسط لتوفير الوقت وأموال التنقيب وحفر الآبار .كما اعتبر البترول رهان الصناعة لأمريكية لذلك تسعى إلى إقامة مبادرات اقتصادية مع دول المنطقة كاتفاقية "إي شتات" مع دول شمال إفريقيا .الشراكة الأمريكية الجزائرية لمكافحة الإرهاب2015.[1]

ثالثا– دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب في مالي :

عملت المنظمات الإقليمية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي وجماعة الإكواس على تدويل أزمة الشمال المالي بناء على طلبها التدخل العسكري ،حيث تعتبر الأمم المتحدة هيئة عالمية مهمتها حفظ السلم والأمن الدوليين والعمل على فض النزاعات بالطرق السلمية ، وتستخدم القوة في وقت الحاجة وأصدرت عدة قرارات من خلال مجلس الأمن الدولي تتمحور في مجملها حول الأوضاع الأمنية في مالي ، إضافة إلى محاولة القضاء على مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية لتحرير الرهان ، ونوجز هده القرارات كما يلي:

1) قرار مجلس الأمن رقم 2056 الصادر في جوان 2012 :

تم تقديم نص هذا القرار إلى مجلس الأمن الدولي من طرف فرنسا ،وتضمن الرفض التام لاستقلال إقليم "أزواد" في شمال مالي، مع المحافظة على وحدته الترابية كما ألزم السلطة العسكرية بحل مجلسها الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة بعد الانقلاب بسبب التهديد الإرهابي المتصاعد في المنطقة ،وعبر مجلس الأمن عن قلقه في شمال مالي بسبب تمدد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومطالبته للسلطة الانتقالية في "باماكو " بإعداد طريق لبناء المؤسسات الدستورية مع إعادة القوات المالية بهدف بسط السلطة في كامل التراب المالي ،وتم التوقيع على الاتفاق في 6 أفريل 2012 كما ورد في البند الثاني من هذا القرار علة ضرورة إشراك السلطة الانتقالية وكل القوى السياسية والمجتمع المدني والممثلين الشرعيين في شمال مالي والدعوة إلى المشاركة الفعالة في الوساطة

[1] للمكان نفسه

.في سبتمبر 2012 تقدمت السلطة الانتقالية في مالي بطلب إلى المين العام للأمم المتحدة تلتمس فيه إصدار قرار مجلس الأمن أن يأذن بنشر قوة عسكرية إفريقية ، وفي 28 من نفس الشهر أرسلت دول الإكواس رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبة فيها بتدخل عسكري لتحقيق استقرار مالي من خلال هذين الطلبين صدر القرار الآتي .

2) قرار مجلس الأمن رقم 2071 الصادر في لأكتوبر 2012 :

يمنح من خلاله مهلة قدرت ب 45 يوما لمجموعة الإكواس والاتحاد الإفريقي ، لتقديم خطة لتدخلهما العسكري بهدف استعادة شمال مالي من سيطرة التنظيمات الإرهابية ، كما حث هذا القرار أطراف النزاع على مباشرة التفاوض للوصول إلى حل سياسي دائم، وتضمن هذا القرار في البند الثمن الإتاحة الفورية للمخططين للشؤون العسكرية والأمنية بمساعدة الجماعة الاقتصادية و الاتحاد الإفريقي بالتشاور الوثيق لمالي والدول المجاورة لها كما حث المجلس الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على توفير التدريب العسكري والمعدات لمكافحة الإرهاب.

3) القرار رقم 2085-2100:

اتخذ القرار الأول في ديسمبر 2012 الذي أذان بلهجة مشددة تدخل النخبة العسكرية في عمل السلطة الانتقالية في مالي و الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ارتكبها المتمردون الطوارق ومختلف التنظيمات الإرهابية في شمال مالي ، وتضمن هذا القرار حث السلطات الانتقالية في مالي على تعجيلها بوضع إطار مصداقية التفاوض مع جميع الأطراف المتصارعة منها التي قطعت علاقاتها مع التنظيمات الإرهابية خلال مدة أقصاها عام ، ومع التأكيد على ضرورة اتباع مسارين في نفس الوقت للتعامل مع الأزمة ، فالأول سياسي هدفه إدارة المفاوضات بين الأطراف المتصارعة .

أما الثاني فهو أمني هدفه القيام بمختلف الترتيبات لنشر قوات عسكرية في شمال مالي ، واستجاب مجلس الأمن لنشر قوات عسكرية تحت اسم "بعثة الدعم الدولي لمالي بقيادة إفريقية " ميسما" MISMAمدتها عام لدعم السلطات المالية في استعادة منطقة الشمال من قبضة الجماعات المسلحة مع تأكيد ضرورة إسهام المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي للبعثة ، وتتكفل الأمم المتحدة بتقديم دعما لوجيستي من معدات وخدمات لمدة سنة ،وبعد مباشرة الدعم الدولي تحت القيادة الإفريقية عملها في شمال مالي بالمزامنة مع التدخل العسكري

الفرنسي إلى جانب القوات الإفريقية ساهم ذلك في توقيف تقدم الحركات المسلحة واتخذ مجلي الأمن الدولي القرار رقم 2100 في أفريل 2013 ،تم من خلاله تسمية البعثة السابقة لبعثة الأمم المتحدة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بهدف ضمان السير الحسن للعملية السياسية فيها ، ومواصلة المفاوضات التي تقود فيها الجزائر الوساطة بين الأطراف المتصارعة في إطار اللجنة الاستراتيجية الثنائية (الجزائر – مالي) لإيجاد حل للأزمة.[1]

4) قرار مجلس الأمن رقم 2133 الصادر في جانفي 2014 :

كان دور الجزائر فعال في الضغط على المجتمع الدولي و الأمم المتحدة من أجل إصدار هذا القرار المرتبط بخبرتها في مكافحة الإرهاب و تجفيف مصادر تمويله ، وتم التذكير في بداية هذا القرار بشتى أشكال ومظاهر الإرهاب الذي يعد واحد من أخطر التهديدات للسلم و الأمن الدوليين ، و ضرورة التصدي له بكل الوسائل ، و على رأسها الالتزام بتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية، وتم التنديد بعملياتها للاختطاف من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قصد جمع الأموال أو انتزاع تنازلات سياسية ،لذلك من الضروري تدعيم الجهود الرامية للحد من هذه الظاهرة.

تم التأكد على أن هذا القرار مكملا للقرارات 1373-1904-1989-2083 المتخذ من طرف مجلي الأمن في إطار الإجراءات الجزائية المفروضة على تنظيم القاعدة ومنع دفع الفدية ،ونص على ضرورة تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية والخدمات المالية المملوكة من طرف المستهدفين.

لعبت الأمم المتحدة دورا في تعاملها مع الأزمة المالية وفق طلب السلطات الانتقالية والتقارير المقدمة من الاتحاد الإفريقي وجماعة الإكواس تحت الضغط المقرون بمصالح فرنسا وتدخلها العسكري في شمال مالي تصدي لضغوطات التنظيمات الإرهابية واستعادة المناطق المسيطر عليها ،وتمكن فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر لتوقيع اتفاق السلام بين الأطراف المتصارعة في مالي. [2]

---

[1] بودن زكرياء ، " أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات 2010-2014 " ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ودراسات استراتيجية ،(بسكرة : جامعة محمد خيضر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014 / 2015) ، ص ص 185 - 186.

[2] بودان ، المرجع نفسه ، ص 186-187-188.